



أم كلثوم الفارسية

لا صدام بين العلمانية والدين

يثير عبدالله السيد ولد أباه حديثاً مهماً حول المسألة الدينية السياسية بين الدولة الدينية ودين الدولة، مشيراً ضمناً تارة وعلناً تارة أخرى إلى وجهة نظره في فصل الدين عن الدولة؛ فالدولة من هذا المنظور ليست سوى أداة تنظيمية للنوازع الفردية المتصادمة، ولم تعد إطاراً شاملاً لتكريس قيم الفضيلة وتحقيق السعادة حسب التصورات اليونانية والوسطية التي اعتمدها الأدبيات السياسية الإسلامية. والتاريخ الإسلامي يؤكد أن الأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة لم تندمج اندماجا عضوياً في الدولة.

حيث ينطلق الكاتب من خلال مقاله - في مجلة «التسامح» - في بلورة أفكاره من تساؤل حول ماهية النظام السياسي في الإسلام، وهل يشكل مقوماً من مقومات الذاتية وأصوله العقدية، أم هو إطار لتنظيم شؤون المجتمع المسلم وضرورة سياسية واجتماعية، وليس أصلاً عقدياً أو التزاماً شرعياً؟

بحاجة إلى تحرير الدين من قبضة الساسة، أكثر من حاجتنا إلى منع استغلال الدين في السياسة؛ لأنّ أحداً في التاريخ لم يكن بوسع ادعاء الحق المطلق في النطق باسم الدين، ولم يتمكن أي عالم أو لحن فكري أو مذهبي من صهر الناس جميعاً في بوتقته.

فالخطأ الجلل الذي تقع فيه أغلب اتجاهات الفكر الإسلامي هو محاولة أسلمة الدولة الوطنية الحديثة، دون الوعي بأنها تستبطن الوظائف العمومية التقليدية للدين، وبإمكانها بسهولة تحويل شتى الدعوات الدينية إلى أحد أجهزتها الأيديولوجية الفاعلة التي توظفها في تكريس عقيدة الولاء للكيان القومي. إنّ ما نلمسه حالياً هو تحوّل التيارات الإسلامية في الوعي العام إلى مجموعات سياسية تمارس دورها التعبوي والأيديولوجي ضمن نسق الرمزية الدينية الجماعية، دون أن تتمكن من وراثة المؤسسة الدينية التقليدية التي كانت تشكل عماد وجود الأمة الديني والثقافي. إنّ ما تحتاجه المجتمعات العربية والإسلامية عملياً ليس تحرير السياسة من الدين، وإنما تحرير الدين من قبضة السياسة؛ لأنها هي من تستخدمه عملياً في تبرير القمع والفساد، وكل ذلك في معرض رفضها الإصلاح السياسي الحقيقي؛ فمن التخلف الفكري الذي وصلنا إليه في هذا الجانب أنّ أحد السياسيين العرب البارزين يقول على الملأ إنه «مسؤول عن القيم والأخلاق، وعن الدين أيضاً». أفبعد هذا الحديث يبقى أدنى شك من أننا ما زلنا نعود للتخلف باتجاه العصور الوسطى، عندما كان يُعامل الحاكم على أنه ظل الله في الأرض، وأنّ ما أصاب الغرب من تخلف ورجعية ليس إلا من هذا الوعي الزائف حول مفهوم الدولة والحاكم؟

الدولة الحديثة بالعلمانية التي تعني في السياق التداولي الإسلامي المعاصر نبذ الدين وإقصاءه من الشأن العام. ولنا أن نرجع هذا التنازل إلى ما ذهب إليه الكتاب الإسلاميون بأنّ العلمانية نتجت عن صراع الكنيسة والدولة في الغرب المسيحي؛ فكانت الحل الأمثل لهذا الصدام الذي لم يرق في المجال الإسلامي. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الصدام قد حدث بدليل أن ابن رشد وهو مفكر إسلامي وقاضي قضاة المالكية في قرطبة، والذي يعتبر بذرة العلمانية في الغرب الأوروبي، تم حرق كتبه واضطهاده ونفيه منها بدعوى أنه زنديق خارج عن الملة والجماعة بأفكاره المتجه نحو فصل الدين عن مؤسسة الدولة.

وهنا.. نشير إلى أنّ الاتجاه العلماني العربي يتأرجح بين مقاربة «رخوة» تحصر العلمانية في الفصل الوظيفي بين الدين والدولة، بالاستناد عادة إلى أطروحة علي عبد الرزاق القائلة بأنّ الدولة ليست من مقتضيات الدين ولا شرائعه ومقاربة «صلبة» تتوسع في إطلاق العلمنة لتشمل الفصل الكامل بين الديني والسياسي. بيد أنه يقر أن تخلي الدولة عن وظيفتها في رعاية الدين وإقامته غير مقبول في السياق الإسلامي؛ لذا اقترح قيام سلطة دستورية رابعة تدير شؤون الدين، على أن يكون الفصل محصوراً في صلب الدولة بين الوظيفة الدينية والوظائف السياسية.

ونحن نرى ضرورة فصل الدين عن الدولة وليس فصل الدين عن السياسة؛ فهذا من باب العبث بلا شك؛ فالسياسة حياة المجتمع، والدين النسيج الأول في هذه الحياة، غير أن معطيات الفترة الراهنة التي أقحم فيها الدين بأمور الدول إنما كان لها أثرها السلبي والمباشر على الدين وتشويه صورته؛ فنحن

إذا كان الجواب أنه أصل عقدي، فهذا يُحتم علينا أسلمة النظام السياسي. أما إذا كان إطاراً لتنظيم شؤون المجتمع المسلم، فنحن نرجح انفصال السياسة عن الدين في الهوية والمرجعية، والتقاءهما في المقصد والوسيلة، على خلاف التصور الذي يجعل السياسة من محددات الدين نفسه.

فمن الجدير بالذكر أنه ظلّ الانفصال قائماً طيلة التاريخ الإسلامي بين المؤسستين الدينية والسياسية، ولم تندمجا في شكل مؤسسي جامع. لذا؛ فلا يُمكن النظر إلى الانفصال الحالي على أنه مُستحدث ونتاج عن التأثير بالعلمانية الغربية. فعلى سبيل المثال أنه في زمان الخلافة الإسلامية كان هناك تعاظم علماني مع القوانين والحدود -نقصد بالعلمانية هنا عدم الجمود والتقولب ومسايرة تطور الزمن- والدليل على ذلك ما حدث في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وتعاظمه مع السارق في سنة المجاعة، وتوافقاً مع هذا الطرح نجد أنّ الإمام ابن تيمية انتبه في عصور تفكك الخلافة، إلى تعريف السياسة الشرعية بأنها تحقيق العدل وضمان المصلحة العامة، ولو خالفت ظاهر الشرع. فابن القيم -المتوفى عام 714- يقر صراحة باختلاف منطق السياسة عن منطق الشرع، ويسوغ الخروج عن النصوص لحفظ المصالح الضرورية، قياساً على آراء وتجارب الصحابة، قائلاً: «وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع؛ فغلط وتغليب الصحابة.. فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فتم شرع الله ودينه».

إنّ وجوه الفكر الإسلامي المعاصر قد تعودت على تناول شرعية الدولة الحديثة وعلاقتها بالدين من منطلق أدبيات الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية. وعادة ما يفرض هذا التناول إلى نعت